الانتخابات التشريعية الفلسطينية والمراجعات المنقوصة

محمد مشارقة*

■ كثيرة هي المراجعات التي اعلنتها اطر فلسطينية في محاولة لتقييم هزيمتها امام حركة حماس في الانتخابات التشريعية الاخيرة، وتعد هذه الفصائل شعبها وجمهورها بوثائق كاملة ومعمقة في وقت لاحق، بما يشي ان ما صدر كان سريعا وسطحيا ولا يؤخذ على محمل الجد. غير ان خيطا مشتركا يربط هذه المراجعات، وهو تقصدها الابتعاد عن قراءة الاسباب الجوهرية والعميقة لهذه الهزيمة أو الزلزال السياسي، والعودة الى استخدام العدة الفكرية والسياسية القديمة في التحليل لتصل بداهة الى استخلاصات تؤبد الحالة الراهنة التي قادت الى الخسارة في الانتخابات التشريعية والانكشاف المريع على حالة من العجز والخراب وضيق الافق السياسي والفكري والانهيار التنظيمي.

فحزب الشعب (الشيوعي سابقا) تحدث عن «غياب الهوية الفكرية والطبقية الواضحة للحزب» وتلكؤه في الدفاع «عن مصالح الفقراء والعمال والفلاحين» وفشله في ان يكون «منارة ومركز جذب للمثقفين الثوريين».

والمخرج براي الحزب «هو تحديد هويته، ليكون حزبا يساريا ديمقراطيا» غير ان الاستخلاص الاساس الذي ينبغي االتوقف عنده هو اعتبار تحالفه الطويل مع حركة فتح (حزب السلطة) هو احد الاسباب في فشل الحزب لان هذا التحالف ترك انطباعا لدى الجماهير بان الحزب تابع صغير، يشارك في سلطة فاسدة الأمر، الذي اضر بمصداقيته كثيرا ثم تصل المراجعة الى انه كان الأجدر بالحزب أن يكون في موقع المعارضة.

ان الثغرة الابرز في هذه المراجعة الشيوعية تتمثل في انها تصلح لكل زمان ومكان ولا تبتعد كثيرا عن مدونات المدارس الحزبية السوفييتية وعدتها النظرية التي تتحدث عن الهوية الطبقية وتمثيل الطبقة العاملة بعلمها او بدونه بوجودها او عدمة، وتغفل الواقع الملموس والتاريخ والجغرافيا.

أما حركة فتح فقد حمل بيان كتلتها النيابية في البرلمان وهم اعضاء في المجلس الثوري للحركة حمل على الخارجين على عصا الطاعة التنظيمية والترشح خارج القوائم الرسمية، وتطرق البيان الى غياب دور مكتب التعبئة والتنظيم وتاخر بدء الحملة الانتخابية وعدم وضوح الرسالة السياسية للحركة.

الواضح ان المراجعات الاولية التي جرت بما فيها ما صدر عن الجبهة الديمقراطية، لم تقترب من الجوهر السياسي للازمة والاسباب الحقيقية للتراجع والفشل، وفي الجوهر منها موضوعة التحالفات، وفي تقديري ان اي مراجعة لا تبدأ من تقييم التسوية السياسية والمفاوضات في السنوات العشر الاخيرة على الاقل ستكون قاصرة عن رؤية المشهد بكل ابعاده، ولان التحديد الدقيق في وصول هذه التسوية الى طريق مسدود، يشكل برايي مفتاحا اخر لتوصيف المرحلة وسماتها باعتبارها مرحلة تحرر وطني وكذا لتحديد مفهوم السلطة والمعارضة ونوعية الحزب السياسي والتحالفات الداخلية، والاتفاق على نوعية العلاقات الدولية والاقليمية التي تخدم الاهداف المباشرة لمرحلة التحرر الوطني، لان الخلط الذي وقع في الاهداف، بين مهمات التحرر وبناء الدولة، اسس عمليا لخلل في الاولويات الوطنية، لمقتضيات الدولة واستحقاقاتها واخرى لمهام ازالة الاحتلال، وباتت اكذوبة البناء المصمم والمولد خارجيا عبثا على مهام التحرر، هنا غرقت حركة فتح في متطلبات والتزامات الدولة وهيكله الذي جرى اسقاطه على واقع متناقض، حيث الدولة المحتلة تسيطر على الارض والهواء والمياه للشعب المحتل، تتحكم في مصيره ومصادر عيشه ووقته، وسهلت على نظر المجتمع الدولي قصر التزاماته على تدريب وتأهيل الفلسطينيين لادارة شؤونهم والاشراف على عملية تفاوضية لما تبقى من النزاع.

وانشغل الحزب الحاكم في توطين اعضائه وكادراته في ادارات الدولة بامتيازاتها وشروط معيشتها، فيما انشغلت حركة حماس في ترسيخ نفوذها في المعارضة الشعبية عبر شبكة معقدة ودقيقة من المشاريع الخدمية والتعليمية والخيرية والصحية على قاعدة صلاحيتها لبيئة صديقة واخرى معادية، ولهذا تمكنت حماس من الصمود والتطور وتدريب القادة الميدانيين رغم استهداف قادتها بالقتل والاعتقال، وتكشف عشرات الامثلة من عمر السلطة الفلسطينية على الخلط القاتل بين مهام التحرر والبناء في كيفية تعايش اهل الحكم مع الاحتلال رغم تهميشه للسلطة وهيبتها واذلال قادتها، حين قبل هؤلاء بفتات الامتيازات التي منحهم اياها الاحتلال على حساب الشعب، وأسوق هنا مسالة قد تبدو تفصيلية لكنها تحمل دلالات سياسية واجتماعية عميقة، كما توضح مدى العزلة التي تعيشها السلطة، وهي تسابق بعض القيادات في السلطة واجهزتها على شراء السيارات المصفحة واخرها سيارة كانت في طريقها الى رئاسة المجلس التشريعي، وتصل كلفتها الى 241 ألف دولار، بالطبع لم يكن هذا النوع من السيارات لمواجهة خطر التصفية والاغتيال الاسرائيلي.

ان نظرة فاحصة للسلوك الاسرائيلي في السنوات الخمس الاخيرة من اعادة الاحتلال ومصادرة الارض، واطباق الحصار على قطاع غزة، تؤشر الى ان محاولات افراغ السلطة التدريجي وبخطة منظمة من محتواها الوطني تحقق نجاحا، ومن الطبيعي ان يفقد هذا المبنى شعبيته.

لقد تحولت السلطة الفلسطينية فعليا الى ادارة ذاتية، ساهمت الى حد بعيد في تخفيف الاعباء الاخلاقية والسياسية عن اسرائيل، وهمشت دور الشتات الفلسطيني والممثل الشرعي والوحيد منظمة التحرير، كما واضعفت حركة التضامن الدولية مع نضال الشعب الفلسطيني، ولا غرابة ان تتشدد اسرائيل في كل ما من شأنه ان تحول السلطة الى دولة كاملة السيادة باستثناء الطقوس والمظاهر السلطوية، الرئيس، المجلس التشريعي، الاستقبالات والتشريفات، كما سلطت الاضواء المتلفزة والمريبة على مشهد البروتوكولات الرئاسية كلما تنقل الرئيس الشهيد ياسر عرفات من مدينة الى اخرى، البساط الاحمر،الفرقة الموسيقية وحرس الشرف، لقد اعد المشهد المضلل بعناية فائقة، بكل ما يحتاجه من ترميز ضروري لمظاهر الدولة. وتوالدت بالتتابع حول هذا المشهد مئات المنظمات والواجهات الوهمية غير الحكومية الممولة من الاتحاد الاوروبي والولايات المتحدة والمنظمات اليهودية على وجه الخصوص التي اتفقت على شروط عديدة في مركزها اشتراط التمويل ان يكون البرنامج مشتركا مع اسرائيليين، ودائما لا يمكن اللقاء في القدس او رام الله وغزة، ولهذا فالعواصم الاوروبية هي البديل المناسب، هكذا نشأ ما بات يعرف بتجارة او صناعة المؤتمرات، التي استقطبت مئات الاكاديميين والنشطاء والمناضلين السابقين الذين انسحبوا من احزابهم ليمارسوا هذا النوع من التجارة المربحة، لكن الذي جرى فعلا ان هذه الوفود كانت سرايا وطلائع تخريب حلف التضامن الدولي مع الشعب الفلسطيني ومناهضة الاحتلال، والمثال الساطع الذي يحضرني الان، الدور الذي لعبه د. سري نسيبة رئيس جامعة القدس في تفكيك قرار مقاطعة الاكاديميين البريطانيين للجامعات الاسرائيلية التي تقيم فروعا لها في مستوطنات المناطق المحتلة، والمثال الاخر هو البرنامج الذي تموله منظمة يهودية امريكية لاحضار طلبة اسرائيليين وفلسطينيين الى الجامعات البريطانية للتعايش وعقد الندوات المشتركة، والهدف واضح وصريح «اقناع الشباب وخاصة المسلمين المتطرفين في هذه الجامعات بفكرة السلام بين الشعبين الاسرائيلي والفلسطيني». ولا يخفى على أحد ان كل هذه الانشطة كانت تتم بدعم وموافقة قيادة السلطة وحركة فتح، ولم يكن ليجرؤ اي من القادة على المجاهرة بموقفه المعارض لفكرة اللقاءات المجانية، لان لذلك تبعات سياسية وشخصية، واضيف ومن موقع المعايشة الخاصة، ان العديد من مقاولي هذه المشاريع كانوا يستعينون بالاسرائيلي وبالسفارات الاجنبية لترهيب بعض القيادات التي ترفض هذا النهج الضار.

لقد ساهمت السلطة في ترويج اوهام السلام الكاذب، وفتحت الباب على مصراعيه للتطبيع المجاني العربي مع اسرائيل، وتنازلت عن ورقة تفاوضية مهمة، رغم ادراكها المتأخر ان التطبيع العربي لم يزد اسرائيل الا غطرسة وتصلبا.

هل تدفع هذه الخلاصة المرة نحو اعادة تقعيد الامور في وضعها الطبيعي، والذي يقول بأن الفلسطينيين لا زالوا تحت الاحتلال وان المرحلة تحمل كل سمات التحرر الوطني. ان الاتفاق على هذه الارضية من شانه وضع كل المراجعات والتقييمات في اطارها الصحيح، لان ذلك يعني بداهة اعادة النظر في مفهوم السلطة والتنظيم والاطر الاهلية، وضعها على سكة تؤمن مشاركة الشعب بكل فئاته في الداخل والخارج في معركة التحرر وانهاء الاحتلال. و هذه البداية قد تعيد لحركة فتح وحلفها القومي والديمقراطي الميزة النسبية والموضوعية ومصدر قوتها وصمودها طيلة العقود الاربعة الماضية، كما وقد تؤهلها لاعادة احتلال دورها الريادي في الكفاح، فالتيار الوطني والديمقراطي الذي شق طريق الاستقلال بصعوبة في بيئة دولية واقليمية بالغة التعقيد وفي ظل خصوصية وحساسية تتصل بوضع الدولة العبرية، يمكنه اليوم بعد تجربة الانتخابات الاخيرة ان يعيد النظر في اساليب الحكم والنضال والتفاوض وتعديل المسارات، لان البيئة الدولية غير مواتية اليوم لانقلابات جذرية، خصوصا اذا ما اعتمد قادة حماس تجريب افكار ربط النضال الفلسطيني بالصراع الديني بين الاسلام والغرب، او ربط الحقوق الوطنية لشعب يرفض الاحتلال بقضايا كشمير والتاميل في سريلانكا او في تجيير الورقة الفلسطينية بما تحمله من عدالة سياسية واخلاقية لحسابات اقليمية كبرى.

ان الاعلان الصريح بالعودة الى اساسيات وبدهيات الصراع مع اسرئيل، يشكل حجر الزاوية في مسيرة المراجعة، وقد اضاف الاحتلال عنصرا جوهريا الى ادواته، تقربه من طبيعة النظام العنصري في جنوب افريقيا في الشكل والمضمون، فالجدار الفاصل والبوابات التي حلت مكان الحواجز، حولت المناطق المحتلة الى بانتوستانات ومعازل حقيقية، ولم يبق الا الشارات الصفراء على سواعد الفلسطينيين لتميزهم عن اليهود.

ان هذا التطور النوعي يزود القوة الكفاحية والاخلاقية للنضال الفلسطيني برسالة جديدة للعالم ولكل القوى الديمقراطية والانسانية، قوامها ان الاهداف الفلسطينية بانهاء الاحتلال والاستقلال وانهاء النظام الكولونيالي العنصري الذي يشكل خطرا على البشرية وعلى السلم والاستقرار الاقليمي والدولي هذه الاهداف لا زالت قائمة.

ان القوة الاخلاقية للنضال الفلسطيني لا يمكن ان تستقيم دون حسم موضوع المقاومة بكل اشكالها باعتباره احد اشكال القوة في الموقف الفلسطيني، وبالتالي معالجة اللبس والغموض اللذين لحقا بهذه الاستراتيجية، فقد وصل الفلسطينيون الى وضع عجزت فيه السلطة عن حماية شعبها والدفاع عنه في وجه القتل ونسف البيوت والاعتقال داخل مناطق ما يسمى بالسيادة الفلسطينية، كما جرى التنكر للمقاومين والمعتقلين واسر شهداء حركة فتح، وبالاوامر الصريحة لقوات الامن والشرطة الفلسطينية بعدم الاشتباك مع قوات الاحتلال، ألحق العار بهذه المؤسسات، بالموافقة العملية على تحويلها الى حراس للاحتلال، او الى جيش من الخدم والمرافقين لطواويس السلطة، الذين باتوا يخشون شعبهم اكثر من خوفهم من الاحتلال، هنا تكمن أهمية التأكيد على المسؤولية التنظيمية الكاملة عن الاذرع المسلحة وضبطها للقرار السياسي، فالتردد وشلل الارادة السياسية سمح بتمرد كتائب الاقصى وتحولها الى ثغرة في خاصرة حركة فتح بل وانتقالها الطبيعي الى منافسة حركة حماس في ملعبها، بنقل الصراع الى داخل اسرائيل وضد اهداف مدنية، مرسخة التداخل الضار بين صورة الضحية والجلاد، بل وأبعد من ذلك، فقد سمح هذا النهج الملتبس من المقاومة للانتهازيين والباحثين عن مركز قوة داخل التنظيم باستخدام مجموعات المقاومة كمطية لتحقيق اهدافهم الضيقة، كما سمح ايضا لقوى خارجية باختراق فتح عبر تمويل المجموعات المسلحة، وحرف اهدافها المرتبطة بالبرنامج السياسي لفتح والسلطة والمتمثل باقامة الدولة المستقلة على الاراضي المحتلة عام 67 الى جانب دولة اسرائيل.

المسألة الاخرى التي اصابها الخلل في النظام السياسي تتصل بالعمل داخل معسكر العدو، فالغموض والتناقض في حدود الاهداف الفلسطينية وادوات واساليب الكفاح ساهما في ارباك قوى السلام داخل اسرائيل، بل اضعفاها، والغريب ان حركة فتح والسلطة، كسرت القاعدة التي سارت على هديها فتح ومنظمة التحرير تاريخيا وتقول بان اللقاء مع اية قوة سياسية واجتماعية داخل اسرائيل يشترط اولا موافقتها على رفض الاحتلال وممارساته القمعية والاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في الاستقلال والدولة، لتتحول هذه القاعدة الكفاحية الاساسية الى لهاث خلف القوى اليمينية المتطرفة والتقليل من شان القوى الديمقراطية والسلمية باعتبارها اطرافا مضمونة، لتفتح الباب على غاربه لتجار اللقاءات والمؤتمرات، والتي لم تسفر جهودهم سوى عن زيادة موجة التطرف نحو اليمين بل وتراجع قوى عقلانية عن مواقفها المتقدمة من الحقوق الفلسطينية لتعود الى قاعدة الاجماع القومي في اسرائيل كما حدث مع حركة ميرتس.

ان مقتل السياسة التي قادتها حركة فتح في مرحلتها السلطوية تمثل في التخلي التدريجي عن كل عناصر القوة، التزاوج الخلاق بين المقاومة بكل اشكالها وبين العملية السياسية والتفاوضية، وحدة الشعب في الداخل والخارج، والموقف الاخلاقي لقوة الحق الفلسطيني، وهي الركائز التي يمكن اعادة البناء عليها مجددا تحت اعلام حركة تاريخية كفتح أو غيرها إن تخلفت.

* كاتب وصحافي فلسطيني مقيم في لندن
Masharqa@hotmail.co.uk

مشروع USAID للكتب الأمريكية المدرسية في مصر العربية

نضال حمد*

■ نشرت مؤخرا الصحيفة الامريكية «كريستيان ساينس مونيتور» تقريرا تحدثت فيه عن برنامج مشترك بين الحكومتين في مصر العربية والولايات المتحدة الامريكية. حيث ينص البرنامج المذكور على قيام الطرف الأمريكي بتزويد المدارس الحكومية المصرية بـ 38,000 كتاب مدرسي باللغتين العربية والإنكليزية. أي بمعدل 700 كتاب لكل مدرسة. مما يعني ان حوالي 55 مدرسة مصرية سوف تستلم كل واحدة منها 700 كتاب ضمن مساعدات البرنامج الذي لا تعرف ما هي شروطه وما هي المواد التي سيضعها في الكتب المهداة إلى مدارس مصر العربية. على الأقل لا نعرفها نحن، فهل يعرفها الطرف الرسمي المصري؟

يقول القائمون على المشروع ان الكتب ستوزع على المدارس المصرية بغية تشجيع الأطفال على القراءة، حيث أن مصر تعاني من مشكلة محو الأمية التي جعلت ربع البالغين المصريين من الأميين الذين لا يعرفون القراءة والكتابة. وللأسف فإن الكتب في جمهورية مصر العربية ليست بمتناول يد كل مصري، ولا هي من الأشياء التي يمكن لكل عبد مأمور وفقير وفلاح يحرث ارض الصعيد او أي أراض مصرية أخرى ان يمتلكها بسهولة. فإن توفرت الكتب لا تتوفر مصادر الدخل لشرائها او اقتنائها. كما أن نظام المكتبات العامة غير متوفر بنسبة معقولة خاصة في القرى والبلدات الصغيرة، حيث أن مصر بلد عدد سكانها عشرات الملايين وفي مصر الآن يعيش ملايين الفقراء والبسطاء من المصريين. فقراء يبحثون اولا عن لقمة العيش ومن ثم يفكرون بالكتاب والمدرسة.

يمكننا القول ان الكتب في مصر قد تصبح متوفرة في المدارس الحكومية بفضل الهبة الأمريكية. لكن ما هي طبيعة تلك الكتب وهل كل ما فيها يتفق مع كل ما في المصريين، او مع جزء مما في أهل مصر من عادات وتقاليد وقيم ومبادئ عربية إسلامية ومسيحية مشرقية؟ نقول هذا لأن الهبة القائمة على المشروع تقر بأن هذا البرنامج يأتي «كجزء من خطة أمريكية أوسع بعد أحداث 11 سبتمبر/ أيلول لتحسين التعليم في العالم الإسلامي وتشجيع رؤية منفتحة للعالم ومساعدة شباب هذه الدول ليكونوا أكثر إنتاجية» يعني إنتاج بثقافة أمريكية غربية، وكأن ثقافة العدم المنتشرة بين شباب وشبيبة العرب هذه الأيام ليست بالكافية.

علق احد المسؤولين عن تمويل المشروع (يوسايد) وهو من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ان «هذا المشروع جاء تلبية لدعوة للمساعدة في توفير كتب جيدة للمدارس وتشجيع الأطفال على القراءة». ومعروف لدى الخبراء ان معدل القراءة في مصر ليس منخفضا فقط، ولكنه يتناقص لأن الأطفال لا يتأقلمون مع القراءة ومن ثم فان قدراتهم على القراءة وتوسيع آفاقهم تضمحل. ومن أجل مساعدة مصر في مواجهة ذاك الاضمحلال عند الأطفال فان الصفقة ستشمل بعض العناوين الإنكليزية التي تحملها بعض تلك الكتب المنوحة، مثل «فتاة اسمها هيلين كيلر» و«سنو وايت».

تلك كانت بعض العناوين التي صرح عنها الذين يقومون على المشروع أما الكتب الأخرى باللغتين العربية والإنكليزية فلا ندري ما هي وماذا تحتوي، خاصة ان الأمريكان لم يخفوا رغبتهم بتغيير أساليب ومناهج التعليم في البلاد العربية والإسلامية. وقد طالبوا بهذا علنا وفي وضح النهار. كما أنهم ذهبوا ابعد من ذلك حين طلبوا من المسلمين التخلي عن تدريس بعض أجزاء من القرآن الكريم. والأمريكان الذين ينهبون ثروات العراق وغيره من الدول العربية، والذين غامروا بخوض حرب العراق وقبلها افغانستان تحت شعار مكافحة الإرهاب ومن اجل احتلال تلك البلاد، وإحكام السيطرة على العالم، وحماية الكيان الاسرائيلي وتعزيز مكانته في المنطقة. هؤلاء لا يقدمون أموالهم هبات بدون مقابل، لذا فان كتبهم لا بد ستكون غير كتب المصريين والعرب وبالذات المسلمين.

لن نستبق الأحداث لكننا فضلنا التذكير بالأمر قبل أن تبدأ المرحلة الأولى من هذا البرنامج الذي تبلغ تكلفته 20 مليون دولار، بحيث تشمل توفير كتب لكافة المدارس الابتدائية الحكومية في سبع محافظات من مجموع 26 محافظة بدءا من هذا الشهر، على أن تصل الكتب إلى كافة المحافظات المصرية مع بداية عام 2007. وبعد ذلك تتم تغطية احتياجات المدارس الإعدادية والثانوية مع صيف 2007. بحيث يكتمل البرنامج لتصبح الكتب الأمريكية بين أيدي أكثر من 16 مليون طالب وتلميذ مصري. كما قالت المصادر المطلعة ان وزارة التعليم المصرية سوف تقيم دورات تدريبية لأمناء المكتبات وللمعلمين تحثهم فيها على تعلم الأساليب الإبداعية من أجل حث الأطفال المصريين على القراءة. إذ باعتقاد القائمين على المشروع انه سوف يساعد أيضا على محو الأمية عند الكبار في السن في مصر. وتقول المعلومات الرسمية الصادرة عن هيئة تعليم الكبار في مصر ان نسبة الأمية بين البالغين في مصر وصلت أكثر من الربع بقليل، 25,6%. وتنوي الجهات المصرية خفض تلك النسبة حتى 9% بحلول العام 2009.

ان الإنسان يريد لأخيه الإنسان ان يخرج من ظلمات الأمية إلى عالم النور حيث القراءة والكتابة والتعرف على أعز رفيق في الحياة وخير جليس في كل مكان وزمان، ألا وهو الكتاب. لكن الى أن تحين تلك الساعة، ونرى المرحلة الأولى من خطة تطبيق حملة الكتب الأمريكية في المدارس المصرية، يجب ان ننتظر ونراقب ونقرأ ما هي نوعية تلك الكتب وما فيها من مواد ومواضيع تتعلق بثقافة الطفل وبتثقيف الصغار والكبار. ففي هذا الزمان العربي الرخو، زمن سيادة الولايات المتحدة الأمريكية وثقافتها الاستعلائية العدوانية لا يمكن الثقة بما يسمى او يطلق عليه الهبات والمنح والمساعدات الامريكية.

* كاتب من فلسطين يقيم في النرويج

احتلال المرأة

جمال محمد تقي*

■ صدقوا عندما قالوا قديما وحديثا ان المرأة واهية الحياة، واذ تقهر وتستعبد وتحتل فكأن الحياة كلها قد قهرت واستعبدت واحتلت.

ان مثل المجتمع البشري كمثل كائن حي يسير على قدمين هما المرأة والرجل فإن اعيقت احداهما او كلاهما فالسير يكون معوجا واعرج واحيانا مشلولا وكسيحا، والاخيرة هي الادق في وصف حالة المجتمع البشري الذي انطلق بالتعثر والاعوجاج

منذ ان تراكمت التمايزات الاجتماعية الناتجة عن تقاسم العمل ووظائف الانتاج وظهور الفائض القيمي وسيادة الملكية الخاصة الذي ادى الى تبلور مجتمع الطبقات الاول مجتمع العبودية حيث نتجت عنه ولاول مرة في التاريخ البشري ظاهرة استعباد الانسان للانسان أمرأة كانت ام رجلا، واصبح الاستغلال والاستعباد والاحتلال هو شريعة الحياة في المجتمعات البشرية حتى يومنا هذا، وعليه فان طبيعة المنظومة القسرية للطبقات السائدة هي المسؤولة عن عبودية المرأة والرجل معا.

كان للانحطاط الذي لحق بالاطراف المحرومة من التمتع بفائض القيمة بحكم تدهور مواقعها في عملية الانتاج ـ هزيمة اقتصاد المنزل وجمع الثمار امام اقتصاد الزراعة والتعدين ـ الذي شمل كلا الجنسين دوره الحاسم في جعل المرأة تتقهقر عن موقعها الطبيعي لتتضاعف وتزدوج المعاناة فهي الاكثر تضررا ـ عبدة للسيد حالها حال الرجال العبيد وتابعة ومقيدة بمؤسسة الزواج التي تجعل من الذكر هو السيد والامر الناهي في الاسرة ان كان عبدا او سيدا ـ فالظلم المزدوج قد تجسد في وضعها كنتيجة تتابعية لمجتمع الملكية الخاصة (المقدسة) التي اعتبرت المرأة جزءا من ملكية الرجل بشكل عام وخاص، وهي منتجة للخيرات المادية حالها حال الرجال العبيد ومنتجة للبشر ايضا، لقد اختزلت حقوقها بمؤسسة الزواج التي جعلت منها مجرد تابع للرجل وقراراته بقوانين منصوصة او عرفية مقابل ـ الحماية والكفالة ـ وهي حقوق مجتزأة وغير مجدية لانها مرهونة بما يتيحه الرجل نفسه من تفعيل او تعطيل، وهذا الحال جاء بعد دهر من التكامل كان فيه الجميع احرارا والمراة والرجل يكمل بعضهما الاخر بل كانت للمرأة حظوة مضافة لقدرتها على الانجاب.

من اين يأتي عذاب وارهاب المرأة؟:

من سيادة وانفلات علاقات السوق العمياء التي حولت كل الاشياء الى سلع بما فيها الانسان فصار الرجل يبيع جسده كما المراة عندما يجد في ذلك مخرجا وحيدا لاعادة تجديد قدرته على البقاء وصارت اسمى العلاقات الانسانية معرضة للهلاك لانها قد سعرت ومن يدفع يأخذ، اما تجارة البشر اي بيعهم وشراؤهم ان كانوا اطفالا ام نساء فانها اليوم بارقام فلكية لم تعرفها البشرية سابقا، ورغم كل مظاهر التمدن واطلاقية السير في الحريات الفردية (حرية الزواج والطلاق، وحرية الانجاب خارج مؤسسة الزواج، حرية الزواج المثلي، حرية تغيير نوع الجنس، حريات فردية بلا حدود ومضمونة) الا ان كلا الجنسين صار على درجة تكاد تكون واحدة من الاستلاب فكلاهما يفعل ما يريد فرديا ولكن لا يحق لهما قطعا بالتجاوز على قدس الاقداس على شكل الملكية السائدة وعلى شكل توزيع الثروة وعلى نمط الاستهلاك السائد، وهنا تناقض بين انجازات نزعة الحرية الانسانية الفردية وبين تكثف وتاصل لا انسانية الطبقة السائدة التي تستثمر المجتمع بكليته الفردية والجمعية، بل العالم بأجمعه ليكونوا بالمحصلة مجرد ادوات في ماكنتها الغولة والمتضخمة عموديا وافقيا.

ان الاحتكارات تبطش بالاخرين بمنتهى الوحشية والانانية فهي تقدس راس المال لانه صك غفرانها للدوس على كل قيم العدالة والديمقراطية بل على اي قيمة انسانية بما فيها قيمة الحياة ذاتها وبمعدل درجات ربحيتها المئوية والالفية التي تنعكس طرديا على حالة ووضع الطبقات المنتجة المسحوقة وعلى المراة كونها عنوانا لها، فكلما تضاعفت ارباح الاحتكارات وازدادت نسب تغلغلها واحترابها وهيمنتها اشتدت عذابات المرأة ومعها رفيقها الرجل المسحوق واشتد الارهاب عليها لان ارهاب الاحتكارات ينتج ارهابا معاكسا، واخطر انواعه ذلك الارهاب اليائس الذي يبكي دخانه الاسود عيون الامهات والزوجات والاخوات وكل المسحوقين قبل ان يوصل رسائله الى من يهمه الامر ثم يأتي دور الحروب الارهابية المنظمة التي تشنها الامبريالية العالمية على الجهات الاربع لتشكل الطامة الكبرى في معاناة الانسان بمعزل جنسه او لونه وفي المقدمة منهم النساء والاطفال والشيوخ بل الجميع.

ان الانجازات الانسانية الهائلة التي حققتها القوى المنتجة في البلدان الراسمالية المتطورة ساعدت المرأة على استرداد جزء هام من حقوقها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لكن ذلك ليس نهاية المطاف، لان احلال فورة الحريات الفردية محل الحلول الاجتماعية الجذرية امر ملتبس اليوم لانها تبدو وكانها حريات مطلقة، والحقيقة ليست كذلك لان الحريات الفردية هي جزء من منظومة مقيدة من اعلاها ومستثمرة لخدمة الطبقة السائدة التي لا تتورع عن سحق ابسط حقوق الانسان في البلدان المستعمرة والمحتلة وحتى في بلدانها فهي تسحق وباساليب متطورة وانيقة،

اية خطورة حقيقية على سيادة نمطها، فجرائم الامبريالية خارج حدود بلدانها «الاطراف» لا تعرف بحجمها الحقيقي في المركز، ولا تسلط عليها الاضواء ما دامت «الاطراف» تدر على المركز بنسغ الثروة الذي لا تشبع منه ابدا، لقد انتزعت المراة مكاسب غالية وعزيزة بتضحيات هائلة قد ادت الى عودة الكثير من حقوقها المغتصبة بالتلازم مع نجاحات الطبقات المسحوقة ولكلا الجنسين، وكان للاستقلال الاقتصادي للمراة وانتزاعها لحقوقها المدنية والسياسية في البلدان الراسمالية المتطورة اثرهما الفاعل في التاثير على حركة تحرير المراة في المجتمعات التابعة والمهيمن عليها.

تحرير المراة على الطريقة الامريكية:

تنتعش الامال في نيل المراة لحقوقها الاساسية كلما انتعشت الامال في تطور المجتمع واستقراره وتحرره ودمقرطة حياته السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والعكس صحيح، ولنأخذ العراق عينة تطبيقية لهذه الخلاصة، ان اعاقة تطور البلدان المتحررة حديثا واستنزاف طاقتها ضمن صراعات الاقطاب قد انعكسا على واقع الحالة الاجتماعية لتلك الدول وكانا سالبين، ومن اوجه عديدة خاصة للبلدان التي تحتكم على مصادر شريان الحضارة والمدنية ـ النفط ـ ومنها العراق فقد اتسمت مؤشرات التطور والانفتاح لديها بالتذبذب والانقطاع ومن ثم التشوه، ولا يكفي حقيقة ان يقام نظام مستقر وباليات ديمقراطية وبتعددية سياسية لتستعيد المراة دورها ومكانتها الحقيقية، ولدينا مثال صارخ على ذلك هو الهند والحالة العامة المزرية للمراة والاكثرية الساحقة من المعدمين فيها، ففيها اكبر معدلات وأد البنات في العالم، وفيها اكبر معدلات القتل العمد للنساء ولاسباب مختلفة، وفيها اكبر معدلات العاملة المهينة للمراة ـ الضرب التشويه والمتاجرة والحرمان ـ مع ان اندير اغاندي امراة وكانت واحدة من اعظم القادة السياسيين في الهند والعالم. ومع ان هناك احزابا ومنظمات مجتمع مدني ونساء نخبويات بل ومافيات نسوية لها باع طويل في مجالات عديدة تفوقت بها على الرجال، هذه المفارقات تشي بشيء اساسي هو ان الهند بلاد لا تسودها ديمقراطية اقتصادية واجتماعية على الرغم من توفر مظاهر التداولية والتعددية والانتخابات العامة والفدرالية الخ، اي على الرغم من توافر ممارسات سياسية ديمقراطية غدت تقاليد واعرافا يشار لها بالبنان هناك فان حالة المراة الهندية تزداد سوءا كلما ازداد اندماج الاقتصاد الهندي بالاقتصاد العالمي ذي النزعة الاحتكارية المتوحشة.

اما العراق فلم يشذ عن قاعدة التذبذب في انتعاش او تراجع مكاسب واوضاع المراة عموما ففي العهد الملكي كانت النخب النسوية العلنية او السرية قد تراوح جهادها ومسعاها بين معالجات اجتماعية محدودة من خلال العمل الخيري او ارتباطها السياسي الوثيق بالحركات الثورية والاحزاب الوطنية التي تتضمن برامجها فصولا لمطالب واهداف المراة العراقية واسباب تقهقر اوضاعها، ثم انطلاقتها التعبوية والتشريعية والسياسية بعد ثورة 14 تموز الذي استمر حتى نهاية عام 61 حيث بدأ مسلسل الانقطاع والتراجع الملحوظ في الاوضاع العامة حتى عام 72 الذي بدا فيه تواصل ما انقطع من تطور في اوضاع المجتمع والمراة ضمنه، ليشهد ازدهارا لم يشهده العراق سابقا (قانون راق للعمل، محو الامية بين الكبار من النساء والرجال وكان ناجحا، قانون متكامل وتقدمي للاحوال الشخصية، الزامية التعليم الابتدائي للاناث والذكور، نشاط سياسي وثقافي وتنظيمي متنام) واستمر الحال حتى الانقطاع الجديد الذي ابتدأ منذ اندلاع الحرب الايرانية ـ العراقية، وازداد تدهورا بعد الحصار الجائر الذي فرضته امريكا وحلفاؤها على الشعب العراقي، وتوج بالتيه والكارثة الشاملة عندما وقع الاحتلال الامريكي على العراق في 9 نيسان (ابريل) 2003 واصبح وضع المراة هو نموذج يقاس عليه شدة ما يتعرض له الوطن من الاستباحة والقتل المجاني والتردي الامني وفقدان الخدمات وتفكك الدولة وفسادها وانعكاس ذلك على كل اوجه الحياة في المجتمع، ان الشعارات البراقة والحرية الكاذبة التي يدعيها البعض ثم مهزلة استقطاع نسب ثابتة للنساء في مجلس النواب ـ 25 % ـ وطرحه على انه انجاز حققته المراة العراقية تحت ظل الاحتلال ما هو الا اسفاف ونفاق وعبودية متزلفة لم تفلح باقناع النساء العراقيات المكافحات لانهن لا يثقن بابناء جنسهن من نساء الصالونات والمافيات او من حاشية الاحتلال او جواري فلان وفلان، فالوزيرة الفلانية ابنة السيد فلان والاخرى زوجة الشيخ فلان وهذا يشمل الرجال ايضا الوزير الفلاني ابن فلان عضو مجلس الحكم، وهذا ابن خالة فلان والسفيرة فلانة زوجة الامريكي فلان، وهذه اخذت عقد عمل من بريمر لتطوير المجتمع المدني في المنطقة الخضراء بواسطة فلان، واخرى لها تجديد ووعيد لتواصل سفارتها من اجل سواد عيونها ومؤهلاتها التي تريح وزير الخارجية، وهكذا وفي اكثر من مكان، وهناك مافيا نسوية يقودها بعض تجار السياسة يختلط في عملها شفط بعض منح الدول المانحة، ببعض المكاسب للعمل كبديلات لملء النسب مع نوع جديد من الصالونات السياسية الضيقة التي يمارس فيها غزل سياسي وتحرر حقيقي من اي نوازع للكرامة الوطنية والاحساس بالمعاناة الجحيمية التي يزيدها امثال هؤلاء بفسادهم وتسلطهم.

لقد حول الاحتلال ابناء شعبنا الى عبيد لا دية لحياتهم، وحولوا اكثر من نصف المجتمع الى غمامات سوداء تحني رؤوسها بالطين نحيبا على حياتهن وحياة عوائلهن.

* كاتب من العراق

تلاشي صورة الوزير ذي الكفاءات: أخلاقيات العدم

د. عبد الفتاح طوقان*

■ قد يبدو غريبا في هذا الزمن ان اتحدث عن الاخلاق والقانون في مجتمعات غاب عنها كلاهما، ولكن هذا الغياب هو سبب الكتابة وإلا لما احتجت لان اكتب.

وهذا يفتح الباب امام الاجيال الجديدة والنشء عل العودة إلى الاخلاق والقانون تكون من مفاتيح الفرج في الحياة العربية السياسة والاقتصادية.

فقد استهلكت طاقة المواطن العربي في متابعة الواقع والتحديات وسلوك اسعار الاسهم والمناطق الاقتصادية الحرة والمنهج والمضمون في الأداء الحكومي وغيرها من المواضيع الجافة والتي ارهقت كينونته واستنزفت قواه، حتى بات مقهورا بين نشرة اخبار القتلى والشهداء وبورصات الاسهم المتراجعة مع حال تراجع الكرامة او المرتفعة ارتفاع الضغط السياسي. لم تعد الاخبار السياسية ذات قيمة إلا من حيث عدد القتلى الذين تعودنا عليهم في كل نشرة، او التفجيرات مع كل فاصل، او اغاني التعري وكليبات الإثارة الجنسية. وباتت امور السياسة في يد وزراء تحت التمرين صيدهم الاول هو المواطن البسيط وخياراتهم المفتوحة تمتد إلى جيب المواطن بمسميات الضريبة وتحسين مستوى المعيشة وارجلهم في نفق الخزنة العامة للدولة.

الاستقصاءات الاقتصادية والتدفقات الراس